مجتمع

إيران: حصيلة انهيار مبنى ترتفع إلى 14 قتيلاً

ارتفعت حصيلة القتلى جراء انهيار مبنى ضخم غير منجز في جنوب غربي إيران إلى 14 على الأقل فيما تتواصل عمليات البحث عن مفقودين، وفق مصادر رسمية يوم الثلاثاء، مع تأكيد توقيف عدد من المسؤولين عن الحادث. وانهار الإثنين جزء كبير من مبنى «متروبول» المؤلف من عشر طبقات، والواقع في شارع مزدحم بمدينة آبادان في محافظة خوزستان الإيرانية. وقال وزير الداخلية أحمد وحيدي: «وفق أحدث الأرقام، قتل 14 وأصيب 32 آخرون بجروح»، وذلك في تصريحات للتلفزيون الرسمي من موقع الحادث. (فرانس برس)

العراق: طوابير الرواتب تخطف حياة متقاعد خامس

سجلت الطوابير الطويلة التي يضطر إليها الآلاف من المتقاعدين شهرياً لتسلم معاشاتهم في مدينة السليمانية شمالي العراق حالة وفاة جديدة، يوم الثلاثاء، هي الخامسة خلال أقل من ثلاثة أشهر، وسط مطالبات بمحاسبة المسؤولين عن دائرة التقاعد العامة وإدارة المصارف التي يتسلمون منها معاشاتهم الشهرية وإعادة النظر بطريقة توزيع المرتبات الشهرية للمتقاعدين. وأعلن مستشفى طوارئ السليمانية، وفاة المتقاعد الذي يبلغ من العمر 75 عاماً وسقط خلال وقوفه داخل طابور أمام مصرف رزكاري بمدينة السليمانية. (العربي الجديد)

(جون اوشينغ/Getty)

«فايزر»: لقاحات للدول الفقيرة

أعلنت شركة «فايزر» الأميركية للأدوية الحيوية والبحوث، أنها ستقدم ما يقرب من عشرين منتجاً، بينها علاج ولقاح كوفيد-19 الأكثر مبيعاً (لقاح فايزر ـ بيونتيك)، بأسعار غير هادفة للربح في عدد من أفقر دول العالم، وذلك في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا. وأشارت الشركة إلى أنها تهدف إلى تحسين المساواة الصحية في 45 دولة منخفضة الدخل. وتقع معظم الدول في أفريقيا، لكن القائمة تشمل أيضا هايتي وسورية وكمبوديا وكوريا الشمالية.

وتشمل المنتجات المتوفرة على نطاق واسع في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي 23 دواءً ولقاحاً لعلاج الأمراض المعدية وبعض أنواع السرطانات وحالات التهابات نادرة.

وقالت المتحدثة باسم الشركة بام إيزيل، إن عدداً قليلاً فقط من الأدوية واللقاحات متوفر حالياً في 45 دولة.

وتابعت إيزيل أن «فايزر» ستتحصل فقط على تكاليف التصنيع والحد الأدنى من نفقات التوزيع.

وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أظهر تحليل لصحيفة «ذي إندبندنت» البريطانية أنّ لقاحات فيروس كورونا قد تكون من أغلى اللقاحات بالنسبة إلى الدول الفقيرة، ما يزيد الفجوة بينها وبين الدول الغنية في كيفية الحصول عليها. ونقلت الصحيفة عن مصدر من منظمة الصحة العالمية، قوله إنّ «لقاحات فيروس كورونا قد تكون الأغلى في تاريخ هذه الدول، إذ تصل تكلفة الجرعة الواحدة إلى نحو 6,88 دولارات».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

بذلك يختلف جدري القرود عن «المائي»

لندن ـ **العربي الجديد**

أبلغت الصومال عن الإصابة الأخيرة بالجدري في عام 1977، ولاحقاً، أقرت جمعية الصحة العالمية استئصال الوباء في عام 1980 عبر برنامج التلقيح الذي تقوده منظمة الصحة العالمية، ليكون «الجدري المائي» أول مرض ينتصر عليه البشر.

وكان جدري القرود يظهر على فترات متفاوتة في مناطق غرب ووسط إفريقيا، وهو معروف لدى البشر منذ عام 1970، وأول اكتشاف للفيروس كان في جمهورية الكونغو الديموقراطية، لكنه أصبح مرضاً معترفاً به في 1985، بعد أبحاث أجراها المعهد الحكومي للأمصال في الدنمارك.

منذ عام 1970، أبلغ عن إصابات بشرية بجدري القرود في العديد من الدول الإفريقية، وفي ربيع 2003، اكتشفت إصابات بشرية في الولايات المتحدة، في أول ظهور للوباء خارج إفريقيا.

خلال الشهر الأخير، سجلت منظمة الصحة العالمية نحو 150 إصابة بجدري القرود في أكثر من 20 دولة لا يتوطن فيها المرض عادة، معظمها في أوروبا، فضلاً عن كندا والولايات المتحدة وأستراليا وغيرها. يتشابه جدري القرود مع الجدري المائي في كثير من الأشياء، ومنها أغلب الأعراض، إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهما، من بينها أن الجدري المائي شديد العدوى، وهو يؤدي إلى ظهور طفح جلدي يشبه البثور، ويثير الحكة، ويعاني المصاب به من التعب والحمى والصداع قبل يوم أو يومين من ظهور الطفح الجلدي. ذات الأعراض يعاني منها المصاب بجدري القرود أيضاً، لكن المرض ليس شديد العدوى، إذ يعاني المصاب من الطفح الجلدي والبثور المملوءة بالسوائل، ويشعر بالحمى والصداع قبل ظهور الطفح الجلدي، لكن بعض المصابين به يعانون من تضخّم العقد اللمفاوية، وهذا ما يميّزه عن جدري الماء، بحسب منظمة الصحة العالمية.

ينتقل جدري القرود من طريق الإفرازات التنفسية للمُصاب، أو البثور الجلدية، بينما ينتشر الجدري المائي من خلال الاتصال الوثيق بالمريض، وفي الأغلب، يصاب 90 في المائة من الأشخاص غير الملقحين القريبين من المريض بالعدوى، وفقاً لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة (سي دي سي).

تراوح فترة حضانة فيروس جدري القرود بين 5 إلى 21 يوماً، وعادة ما تدوم أعراضه من 14 إلى 21 يوماً، بحسب منظمة الصحة العالمية. في المقابل، تستمر أعراض الجدري المائي من 4 إلى 7 أيام فقط. ولا توجد أدوية أو لقاحات متاحة حالياً لجدري القرود، لكن ثبت أن اللقاح المعروف ضد الجدري المائي ناجع بنسبة 85 في المائة في الوقاية منه، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، وأعلنت شركة «موديرنا» الأميركية، يوم الثلاثاء، أنها تجري اختباراً للقاح محتمل للوقاية من جدري القرود في ظل انتشار المرض في أوروبا وأميركا. وقالت «موديرنا» إن اختبارات اللقاح ما زالت في مرحلة التجارب قبل السريرية، لكنها لم تفصح عن مزيد من التفاصيل بشأن اللقاح المحتمل، والمتوقع أن يثير منافسة حامية بين مختبرات الدواء العالمية على غرار ما حدث مع لقاح كوفيد-19.

بالنسبة إلى مكافحة الجدري المائي، ينبغي الحصول على جرعتين من اللقاح للوقاية منه، وفي حال الشفاء من الفيروس لا يكون هناك حاجة للتلقيح، لأن الجسم يتمكن من تكوين مناعة ذاتية ضده، بحسب ما تشير مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها. ولم تعد لقاحات الجيل الأول والثاني للجدري المائي مستخدمة منذ عام 1984، وفي يوليو/ تموز عام 2013، رُخّص لقاح من الجيل الثالث مخصص لوقاية البالغين من المرض. وتؤكد منظمة الصحة العالمية أهمية تجنب مخالطة المصابين بالجدري، سواء الجدري المائي أو جدري القرود، ويؤكد الخبراء أن رعاية طبية جيدة تقلل من الخطر بشكل كبير، وأن معظم المصابين يتعافون تلقائياً من دون مخاطر. وفي البلدان التي اكتشف فيها جدري القرود أخيراً، كانت معظم الإصابات خفيفة، ولم تسجل وفيات.

أمر غير معتاد

أكدت منظمة الصحة العالمية أن اكتشاف بؤر إصابات بجدري القرود في بلدان عديدة لا يتوطّن فيها الفيروس من دون ارتباط مباشر بالسفر إلى تلك المناطق «أمر غير معتاد»، وأن الإصابات الشديدة تحدث بشكل أكبر لدى الأطفال، وترتبط بمدى التعرض للفيروس، والحالة الطبية للمريض، لكن كبح تفشي المرض «ممكن».

متابعة

مجزرة تكساس

مسلسل دموي برسم لوبي السلاح

قُتل 19 تلميذاً عندما أطلق شاب أميركي النار في مدرسة ابتدائية، يوم الثلاثاء، قبل أن تردیه الشرطة، في مأساة جديدة ضمن كابوس متكرر

أصابت الجريحة أطفال المدرسة بالذعر (جوردان فونديرهار/Getty)

أغرق هجوم على مدرسة الولايات المتحدة مجدداً في ماسي إطلاق النار، مع ما يرافق ذلك من مشاهد مروّعة لتلاميذ تحت تأثير الصدمة تعمل قوات الأمن على إجلائهم، وأهالٍ مذعورين يسألون عن مصير أبنائهم. وقال حاكم ولاية تكساس، غريغ أبوت، في مؤتمر صحافي، إنّ المهاجم «أطلق النار وقتل الضحايا بشكل مروّع ومجنون» في مدرسة «روب» الابتدائية في بلدة يوفالدي.

قُتل الشاب الجاني سالفادور راموس (18 عاماً) في الحادث، وقال مسؤولون أمنيون إنّ الشرطة أردته. وأوضح الشرطي إريك إسترادا، عبر محطة «سي أن أن»، أنه كان يحمل بندقية على الأقل. وأستهدف راموس، أميركي الجنسية، جدته أولاً، قبل أن يتوجه إلى المدرسة في سيارة لارتكاب المجزرة. ولم تعرف بعد دوافع الهجوم الذي يُعدّ واحداً من الأكثر دموية التي تشهدها مدرسة في الولايات المتّحدة منذ سنوات، ويعيد إلى الأذهان مأساة مدرسة ساندي هوك الابتدائية في كونيتيكت، حيث قتل مختل عقلياً في العشرين من عمره 26 شخصاً، من بينهم أطفال تتراوح أعمارهم من 6 إلى 7 سنوات، قبل أن ينتحر.

وفي رثائه ضحايا المأساة، وجّه الرئيس الأميركي جو بايدن دعوة عاجلة لفرض قيود جديدة على حيازة الأسلحة النارية، وطلب البيت الأبيض تنكيس الأعلام في كل الإدارات الرسمية «تكريماً للضحايا». وقال بايدن في كلمة رسمية: «متى سنقف بوجه لوبي الأسلحة؟ أنا مشمئز وتعب من حوادث إطلاق النار المتكررة في المدارس»، وأضاف: «فقدان طفل يشبه اقتلاع جزء من روحك. إنه يوجد فراغاً في صدرك. تشعر وكأنك غارق في هذا الأمر، ولا تستطيع الخروج منه». وتابع: «حان الوقت لتحويل هذا الألم إلى أفعال. نادراً ما تقع حوادث إطلاق النار الجماعي هذه في أي مكان آخر في العالم، وإن الدول الأخرى لديها أشخاص مشحونون بالكراهية، أو يعانون من مشاكل في الصحة العقلية، ولكن لا توجد دولة صناعية أخرى تعاني من العنف باستخدام الأسلحة النارية كما هو الحال في الولايات المتحدة».

بدورها، ندّدت نائبة الرئيس كامالا هاريس بالمجزرة، وقالت: «كفى يعني كفى» مطالبة بـ«تحرّك» لتقييد حيازة الأسلحة النارية، ومضيفة: «قلوبنا تتحطّم بسبب تكرار إطلاق النار في المدارس. علينا أن نتحلّى بالشجاعة للتحرّك»، مناشدة الكونغرس إصدار تشريع يفرض قيوداً على بيع الأسلحة النارية وحيازتها. ونددت رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، في بيان، بهذا «العمل المقيت الذي سلب مستقبل أطفال أحباء. ما من كلام يصف الألم أمام هذه المجزرة التي ارتكبت بدم بارد، وذهب ضحيتها تلاميذ صغار ومدرس».

ودعا السناتور الديمقراطي عن الولاية، كريس مورفي، زملاءه إلى التحرك، مؤكداً أنه «يمكن تجنّب هذه المآسي»، وأن «هذه الحوادث تقع فقط في هذا البلد، وليس في أي مكان آخر. ما من بلد آخر يفكر فيه الأطفال عندما يتوجهون إلى المدرسة أنهم قد يتعرضون لإطلاق النار». وأظهرت مقاطع فيديو عرضت عبر وسائل التواصل أطفالاً يجري إجلاؤهم على عجل، وهم يركضون ضمن مجموعات صغيرة إلى حافلات مدرسية.

في السنوات الأخيرة، صُدمت الولايات المتّحدة بعملية إطلاق نار وقعت داخل مدرسة ثانوية في باركلاند في ولاية فلوريدا، في عام 2018، حين قُتل 17 شخصاً غالبيتهم من المراهقين برصاص طالب سابق. وتثير عملية إطلاق النار الجديدة صدمة مضاعفة، كون الضحايا من الأطفال، كما تجدد الانتقادات للانتشار الواسع لحيازة الأسلحة النارية في الولايات المتحدة، مع غياب الأمل في إقرار الكونغرس لقانون طموح يهدف إلى تقييدها. وتشهد الولايات المتحدة عمليات إطلاق نار شبه يومية في الأماكن العامة، وتسجّل المدن الكبرى ارتفاعاً لمعدل الجرائم التي ترتكب بواسطة أسلحة نارية منذ بدء جائحة كورونا. وأظهر تقرير نشرته وزارة العدل الأميركية في 17 مايو/ أيار الجاري، أنّ شركات تصنيع الأسلحة النارية في الولايات المتحدة أنتجت خلال السنوات العشرين الماضية أكثر من 139 مليون قطعة سلاح ناري مخصّصة للبيع للأفراد، من بينها 11,3 مليون قطعة أنتجت خلال سنة 2020. وأضاف التقرير أنّه في الفترة نفسها، استوردت الولايات المتحدة 71 مليون قطعة سلاح ناري، في حين صدّرت 7,5 ملايين قطعة فقط، في أرقام تعكس الكمّ الهائل للأسلحة النارية المتوفّرة في البلاد، والذي يساهم في تصاعد أعمال العنف المسلّح، وجرائم القتل، والانتحار. وأظهر التقرير أنّه إذا كان الأميركيون يفضّلون الأسلحة نصف الآلية، وهو النوع الذي استُخدم في تنفيذ العديد من جرائم إطلاق النار الجماعية، فإنّ الغالبية العظمى منهم اشترت مسدسات نصف أوتوماتيكية، وهو سلاح زهيد الثمن سهل الاستخدام، ويشبه الأسلحة التي تستخدمها الشرطة.

وتواجه السلطات الأميركية زيادة في الأسلحة «الشبحية»، وهي مسدسات أو بنادق تباع مفكّكة، ويمكن صنعها في المنزل مقابل بضع مئات من الدولارات، كما يمكن شراء أجزائها عبر الإنترنت، أو إنتاجها بواسطة طابعة ثلاثية الأبعاد. وخلافاً للأسلحة النارية التي تنتجها مصانع السلاح، فإنّ الأسلحة الشبحية لا تحمل أرقاماً تسلسلية، الأمر الذي يجعل تقفّيها مهمة شبه مستحيلة، كما أنّ بيعها وشراءها لا يحتاجان إلى ترخيص، وبالتالي لا يخضع مشتروها للقيود المفروضة على مشتري الأسلحة التقليدية، مثل صحيفة السوابق، والأهلية العقلية والنفسية. وفي عام 2021، بلغ عدد «الأسلحة الشبحية» التي صادرتها الشرطة 19,344 قطعة سلاح، مقابل 1758 قطعة فقط في 2016. عام 2008، أقرت المحكمة العليا أنّ التعديل الثاني للدستور يحمي حقوق الأميركيين في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها، لكنها اعترفت أيضاً بأن فرض شروط على بيع الأسلحة يمكن أن يكون متماشياً مع التعديل الدستوري. وعرض الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، على الكونغرس، في عام 2016، إجراءات لتشديد القيود على حمل الأسلحة النارية، بيد أنّه وُوجه بمعارضة قوية من قبل لوبي تجارة الأسلحة.

وفي عام 2019، عبّر الرئيس السابق دونالد ترامب عن دعم غير مشروط للجمعية الوطنية للأسلحة النارية (إن ار إيه)، واعداً بحماية حق الأميركيين في حمل السلاح، وكانت الجمعية أحد المساهمين في تمويل حملته الانتخابية بنحو 30 مليون دولار.

(العربي الجديد، فرانس برس)

في انتظار تشريع صارم

تكرر حوادث إطلاق النار المميتة التي يكون ضحاياها أطفال في الولايات المتحدة، حيث يكفل التعديل الثاني للدستور الحق في حيازة أسلحة نارية، وفي حملها، وجرت محاولات سابقة لتنظيم حيازتها، وأثيرت مطالبات طوال سنوات لفرض رقابة أكثر صرامة على مبيعاتها، لكن كل تلك المساعي تتعطّل في الكونغرس بضغط من لوبي الأسلحة.

تجدد الجريمة الانتقادات للانتشار الواسع لحيازة الأسلحة النارية وعدم إقرار قانون لتقييدها

أكاديميا

التعليم: مشكلات وليست مشكلة واحدة

زهير هواري

يعاني التعليم في العالم العربي من أزمةٍ غاية في الخطورة، وهي في الحقيقة ليست خطرة فقط، ولكنها مزمنة أيضاً ويصعب حلّها، بسبب دوام أسباب الأزمة وتوغّلها في كل المؤسسات. فقد أشارت التقارير أكثر من مرة إلى أن الوطن العربي هو أكبر بؤرة للأمية في العالم.

وقد حددت منظمة اليونسكو مشكلة التعليم في الوطن العربي من خلال برنامج التعليم في العالم، وقد وضع البرنامج هذه المشكلات في تقريره الذي أوضح أن مشكلات التعليم في الوطن العربي تختلف من دولة لأخرى، فهناك فرق بين دول الخليج والدول العربية الواقعة في قارة آسيا، والدول العربية الواقعة في أفريقيا، وفرق بين الدول الواقعة في شمال أفريقيا والدول الواقعة في الجنوب. وتتمثل تلك الفروق في إمكانات تلك الدول المادية؛ فالوضع يختلف من دول لأخرى، وهذا الأمر يؤثر على جودة التعليم، والمال في بعض الأحيان يصبح نقمة؛ لأن كثيراً من الدول العربية لا تهتمُّ ببناء جامعات خاصة بها، وتهتم ببناء فروع للجامعات الغربية الأميركية والإنكليزية مثلاً، وبالتالي إذا نفد المال نفد التعليم؛ لأن التعليم في تلك الدول مرتبط بالمال، فتحدث مشكلة كبيرة تقود إلى إقفال أبوابها.

هناك بعض المشكلات الأخرى تتلخّص في طغيان الطابع النظري والمناهج النظرية في المنظومات التعليمية، كما أن الأساليب المستخدمة في التطبيق بدائية جداً وتقليدية، وهناك عدم قدرة الطلاب على الاستفادة من المحتوى التعليمي المقدّم لهم، ويتم تخريجهم وهم ليسوا على دراية بما يجب أن يفعلوه بعد التخرّج. وهناك قلة نسبية في استكمال التعليم في الدول العربية بسبب عدم وجود فرص عمل مناسبة للخريجين، وتحذيرات من تكدّس المناهج التعليمية والاعتماد على التلقين المستمر، وإهمال الجانب التطبيقي العملي لتلك المناهج، والافتقاد إلى المكتبات وعدم متابعة المصادر والمنشورات العلمية والمختبرات. كما أن عدد ما هو متوافر غير كافٍ لكل الطلاب الموجودين في المدرسة والكلية. وحذرت اليونسكو من شيوع استخدام العنف بأشكاله في المدارس والجامعات؛ مما أدّى إلى ضعف انتماء الطلاب وحبهم لاستكمال العملية التعليمية نحو مراحل أكثر تقدماً.

يبقى القول إن التعليم يمكن أن يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة التحديات المستقبلية. رغم أن السياسيين لا يتجاوبون مع نداءات المربين وخبراء التعليم في الوطن العربي، بإجراء الإصلاحات التربوية الضرورية والمشاركة في بناء القرار التربوي لأن اتخاذه مهمة اجتماعية متكاملة وهو أخطر من أن يترك للسياسيين وحدهم.

(باحث وأكاديمي)

مدح الأطفال ليس إيجابياً دائماً

قضاء الوقت مع الطفل يعزز ثقته في نفسه (ألكسي بينا/ الأناضول)

كانت الأجيال السابقة أكثر صرامة في تربية الأطفال، وكان المدح ممنوعاً أو غير متعارف عليه على الأقل، وقلة هم الذين كانوا يثنون على أطفالهم، بحسب موقع «ريدرز دايجست». في المقابل، يُبالغ الأهل اليوم في مدح أبنائهم، وكأنهم أنتجوا أعظم اختراع في تاريخ البشرية. وتقول براون إنّ قول أشياء إيجابية لأطفالنا أمر إيجابي دائماً، لكن ليس بالضرورة أن يكون مدحاً. على سبيل المثال، بدلاً من القول إنّ المساهمة في إعداد الطاولة عمل جيد، يمكن للأهل شكر أطفالهم على المساعدة.

(ربى أبو عمو)

لبنان: أطفال بلا أدوية مهددون دراسياً

بيروت ـ سارة مطر

بين 8 و12 في المائة من أطفال لبنان الذين يعانون مرض اضطراب فرط الحركة ونقص التركيز (ADHD)، باتوا اليوم مهدّدين بتشتّت تركيزهم وضياع مستقبلهم الأكاديمي، في ظلّ انقطاع أدوية العلاج منذ ثلاثة أشهر على الأقل. ازمة حقيقية تطاول أولئك الأطفال على مشارف الامتحانات الفصلية الأخيرة وامتحانات الشهادة الرسمية واختبارات اللغة والقبول في الجامعات، ما ينذر بعواقب وخيمة وعجز عن إجراء أيّ امتحان خطّي أو شفهيّ بالكفاءة والمعدّلات التي اعتادوا الحصول عليها خلال مواظبتهم على العلاج. الحال نفسها تنسحب على أدوية الاضطرابات النفسيّة والعصبيّة وأدوية داء الصرع، سواء للصغار أو الكبار، فمعظمها مفقود، تماماً كما أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية. ورغم تخصيص مجلس الوزراء اللبناني قبل أيام 35 مليون دولار شهرياً للأشهر الأربعة المقبلة، لشراء أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة والسرطانية ومستلزمات طبية وحليب ومواد أولية لصناعة الدواء، يطرح السؤال ماذا بعد انقضاء الأشهر الأربعة ونفاد الكمّية، وكيف يمكن أن ينتظر مريض الدواء ولا ينضبط سلوكه وحياته سوى بالعلاج، تحويل أموال لاستيراد الدواء؟

وفي اتصال لـ«العربي الجديد»، يلفت وزير الصحة فراس الأبيض، إلى أنّ «أدوية الاضطرابات النفسيّة والعصبيّة وفرط الحركة تندرج ضمن تلك المدعومة التي سلكت طريق الحل للأشهر الأربعة المقبلة». ويؤكد أنّ «النقص في الأدوية يشمل عادةً أكثر من مستشفى، علماً أنّها لم تنقطع، لكن كمياتها قلّت، أما الأدوية الحيوية فيجري العمل لتأمينها».

من جهته، يكشف طبيب الاضطرابات النفسيّة لدى الأطفال والمراهقين ورئيس قسم الطب النفسي في مستشفى الجامعة الأميركية ببيروت، الدكتور فادي معلوف، لـ«العربي الجديد» أنّ «أدوية الأمراض العصبيّة للصغار والكبار مفقودة، كما أنّ الدواء الأساسي الأكثر فعاليّة واستخداماً لعلاج فرط الحركة وقلّة التركيز غير متوفر بالكامل منذ ثلاثة أشهر على الأقل. وقبل ذلك كان الأهالي يواجهون صعوبة في العثور عليه، علماً أنّ هذه الأدوية قليلة جداً أصلاً في لبنان مقارنةً بدول أخرى، وتراقبها وزارات الصحة في كل دولة، ولا يمكن الحصول عليها من الخارج بلا وصفات طبية. لذا انحصر الحل في سفر العائلات المقتدرة وحدها إلى الخارج برفقة المريض لجلب الدواء، علماً أن لا بديل للدواء الأساسي، فهناك فقط دواء يمكن استخدامه لفئات عمرية معيّنة، ولا يتجاوب العديد من الأطفال معه». ويحذّر معلوف من أنّ فقدان الأدوية الأساسية يتسبب في تدهور التحصيل العلمي والأداء الأكاديمي للمرضى الأطفال، ويعرضهم لصعوبات سلوكية مع تزايد حركتهم في الصف. والأهمّ أنه يشتّت تركيزهم وثقتهم بأنفسهم ويجعلهم عاجزين عن متابعة الامتحانات التي يرتكبون أخطاءً كثيرة فيها. والمعاناة تطاول الأهالي والأساتذة، لكنّ الأطفال يدفعون ثمن فقدان الأدوية الأساسيّة التي طالما أثبتت فعاليّتها، وساهمت في تغيير حياتهم جذرياً».

ويشير إلى أنّ «المرض يشمل في شكل أكبر أطفال الفئات العمرية في المرحلة الدراسية الذين تتراوح أعمارهم بين 7 أعوام و12 عاماً، وهو شبه مزمن، حيث يتخطاه أقلّ من نصف المرضى في أوائل سن الرشد، ويرافق الباقين حتى المرحلة الجامعية لكن بحدة أقل، كونهم يكتسبون مهارات للسيطرة عليه». ويبدي معلوف قلقه من تهافت الأهالي على شراء الدواء وتخزينه لدى وصوله إلى البلاد خوفاً من انقطاعه مجدداً، وذلك بغرض استخدامه بداية العام الدراسي المقبل، بعدما ذاقوا اللوعة.

وفي حديثه لـ«العربي الجديد»، يسرد اختصاصي طب الدماغ وداء الصرع عند الأطفال في مستشفى القدّيس جاورجيوس ببيروت الدكتور غسان حميصي، الواقع المأساوي، قائلاً: «يعاني عدد هائل من الأطفال من اضطراب فرط الحركة ونقص التركيز، والأدوية مقطوعة والامتحانات على الأبواب. تراجعت معدلات بعض التلاميذ، وهم مهدّدون بالرسوب، فيما ظهرت لدى آخرين تصرفات تخريب وفرط الحركة، ما يؤثّر على أجواء صفهم وعائلاتهم وإخوتهم. إنها مصيبة». ويتحدّث عن «ثلاثة أدوية تُعتمد لعلاج هذا النوع من الاضطرابات، اثنان يشكّلان العلاج الأساسي الذي يشمل تناول المريض حبوباً بمعدل علبة واحدة شهرياً من النوع الأول، وبين 3 و6 علب شهرياً من النوع الثاني. أما الدواء الثالث فمفقود، ولم يبقَ منه سوى القليل في بعض الصيدليات».

يتابع: «نتجه نحو كارثة، لأننا نقف عاجزين أمام أزمة حقيقية ستستدعي لاحقاً نقل المرضى إلى المستشفيات، علماً أنها لن تتّسع للجميع ولن يستطيع كل الأهالي إدخال أطفالهم». ويسرد معاناة مرضى لا يتجاوبون مع الدواء، ويحتاجون إلى تركيب جهاز يتضمن بطارية تُنبئ بحدوث النوبات وتحاول توقيفها قبل حدوثها، لكنّه يستدرك بأنّ «ذلك غير ممكن بعدما باتت كلفة العملية الجراحية تتراوح بين 22 و27 ألف دولار، وهو مبلغ لم يعد مُعترفاً به من قبل وزارة الصحة اللبنانية أو الهيئات الضامنة منذ بدء الأزمة الاقتصادية والمعيشيّة في البلاد».

وزارة الصحة تؤكد أنّ نقص الأدوية يشمل المستشفيات، وأنها لم تنقطع لكنّها قلّت

أطفال لبنان في مأزق القطاع الدواء (الحريا كاميليتو/ Getty)

امرأة الأعمال الصينية تهزم الدونية

مزيد من الفرص للصينيات وسط النمو الاقتصادي (شيو شانغيانغ/ Getty)

من الشائع في الصين رعاية الأجداد للأطفال، ما يسمح للزوجات بالتركيز أكثر على العمل الذي يحققن فيه نجاحات أكبر من الرجل، علماً أنهن يهيمنّ اليوم على تصنيف المليارديرات العالميات

بكين ـ علي أبو مريحيل

أظهرت دراسة صينية حديثة أن حوالي 6,4 في المائة من الرؤساء التنفيذيين في الشركات المرخّصة في البلاد هم من النساء، وأن أكثر من 26 في المائة من مناصب المديرين الماليين تشغلها نساء، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 15,8 في المائة. وتفيد قائمة «هورون» العالمية للأثرياء بأن نحو 66 في المائة من مليارديرات العام الماضي من الصين. ويقول مراقبون إن «السبب الرئيس وراء نجاح النساء الصينيات في عالم الأعمال هو أن لديهن المزيد من الفرص نظراً إلى نمو الاقتصاد الصيني في شكل لافت خلال العقدين الماضيين، كما يرتبط نجاح بعضهن بسماتهن الشخصية، ولا علاقة له بالظروف الاجتماعية والاقتصادية».

تعمل تشاو ووي (39 عاماً) مديرة لشركة تصدير في العاصمة بكين، وهي مسؤولة عن 54 موظفاً في الشركة جلهم من الإناث. وتقول لـ«العربي الجديد»: «دخلت عالم التجارة في العام الثاني من الدراسة الجامعية، أي قبل عامين من التخرّج، وعملت في مجال التسويق، وكانت مهمتي التواصل مع الشركات الأجنبية بحكم إجادتي اللغة الإنكليزية. وخلال فترة قصيرة أصبحت لدي قاعدة بيانات ضخمة تضم أقوى وأكبر الشركات المستوردة في مجال عملنا، لذا قررت أن أعمل لحسابي الخاص. وحين تخرجت من الجامعة، أسست بالشراكة مع إحدى صديقاتي أول مكتب تجاري ضم حينها خمسة موظفين. وبعدما اتسع نطاق عملنا وزاد عدد عملائنا، أنهينا الشراكة وامتلك كلّ منا شركته الخاصة». وأوضحت أنّ «سرّ نجاح المرأة هو تحسن بيئة ريادة الأعمال النسائية في الصين مقارنة بدول أخرى، وتحولها خلال العقد الأخير المكان الأفضل في العالم لرائدات الأعمال».

وعن أسباب التراجع النسبي في أعداد الذكور العاملين في شركتها، تقول تشاو ووي: «في النهاية نحن في مجتمع ذكوري يشعر العديد من الذكور بخجل من العمل تحت قيادة وإشراف نساء يعتقدون بأنهن غير جديرات بمنصب المدير».

سمات قيادية

تعتبر أستاذة علم النفس في جامعة جينان، دان بينغ، في حديثها لـ«العربي الجديد» أنّ «سر نجاح المرأة الصينية في عالم الأعمال يعود في المقام الأول إلى طبيعة شخصيتها المثابرة وشعورها بأنها لاعب أساسي وعنصر فعّال في مسيرة التنمية ومسار التطور والتقدم، وأن مكانتها العلمية والثقافية والاجتماعية لا تقل عن الرجل، بل تتجاوزه في مجالات عدة».

وتلفت إلى أن «بين العوامل الأخرى لنجاح المرأة مساواتها بالرجل منذ أن تحوّلت الصين من الزراعة إلى الصناعة في خمسينيات القرن الماضي، حين كانت تعمل في المناجم وأفران الطوب، وتحرق الفولاذ. وخلال الحروب حملت السلاح أيضاً إلى جانب الرجل، وكانت درعاً حمى البلاد. وعن ميزات القيادة النسائية، تقول دان إنّ «المرأة تستغرق وقتاً أكثر قبل اتخاذ القرارات، لذا تكون معظمها دقيقة وجيدة بخلاف الرجل الذي يعرف بالتسرّع والتهور أحياناً». تضيف أنّ «النساء يملن إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتفاصيل الصغيرة، وهن أكثر لطفاً من الرجل في مسألة إدارة وتنظيم الأفراد. لكن يجب الاعتراف بأنه في بيئة العمل يعتقد بعض المستثمرين بأن النساء عاطفيات ويفتقرن إلى العقلانية، وأنهن أقل مهارة في وضع الخطط الاستراتيجية، ما يخلق حالة من التردد بالنسبة إلى الشركات الكبرى في التعامل مع المؤسسات التجارية التي تديرها نساء».

يشعر العديد من الذكور بخجل من العمل تحت قيادة وإشراف امرأة

دور ماو تسي تونغ

تاريخياً، عانت المرأة الصينية من الرق والاستعباد، وظلت حبيسة القصور والبيوت في فترة السلالات الحاكمة قبل قيام الجمهورية الأولى عام 1912. وشاع المثل الشعبي «للدجاجة قن، والديك وحده يصيح في الصباح» الذي كرّس حينها دونية المرأة في المجتمع الذكوري. لكن بعد سيطرة الشيوعيين وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، شهدت البلاد تحولاً ملحوظاً في ما يتعلق بدور ومكانة المرأة، حيث اعترفت الحكومة بالمساواة بين الجنسين، وقال الزعيم الراحل ماو تسي تونغ، جملته الشهيرة: «النساء يحملن نصف السماء». حين كانت الصين لا تزال اقتصاداً مركزياً بلا إصلاحات، من أجل حث جميع النساء على العمل والمساهمة في بناء اقتصاد الدولة.

وقبل نهضة الجمهورية الشيوعية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كانت المرأة الصينية مجرد عاملة دون حقوق وضمان اجتماعي (كان نحو 80 في المائة من النساء الصينيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة وما فوق ضمن القوى العاملة عام 1990). ورغم انخفاض هذه النسبة إلى حوالي 60 في المائة في السنوات الأخيرة، لا تزال الصين لديها نسبة أعلى من النساء العاملات بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، كما لا تزال الفجوة بين الجنسين كبيرة جداً، والتحيز والتمييز على أساس الجنس شائعاً في الصين. أما الملمح الأبرز فهو أنّ المجتمع الصيني لم يتقبل حتى الآن فكرة أن تحكمه امرأة.